الأمم المتحدة

E/CN.3/2020/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والخمسون

3-6 آذار/مارس 2020

البند 3 (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الزراعية والريفية

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 210/2019 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية. وبعد مرور أكثر من عقد على تقديم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أول تقرير من هذا النوع إلى اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2009/3 و E/CN.3/2009/3/Corr.1)، يستعرض هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها لتحسين توافر ونوعية الإحصاءات المتعلقة بالأغذية والزراعة، ويشير إلى الخطط المستقبلية التي يتعين وضعها في هذا المجال. ويتضمن التقرير ما يلي: (أ) استعراض حالة الإحصاءات الزراعية والريفية في عام 2009 كما وثّق ذلك تقرير المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والتقييم المستقل الذي أُجري في عام 2008 لدور وعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات؛ (ب) وموجز للمبادرات الرئيسية التي اتخذتها الفاو لمواجهة المشاكل التي تم تحديدها، بما في ذلك تعزيز نظم الحوكمة الداخلية، وإصلاح قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) وغيرها من منصات البيانات، ووضع إطار لضمان جودة الإحصاءات، وإطلاق الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛ (ج) ودراسة النتائج الرئيسية التي تحققت؛ (د) ووصف للمبادرات الجارية والمستقبلية الرامية لمواجهة التحديات الجديدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن بينها استراتيجية مقترحة لتحديث شعبة الإحصاءات

* E/CN.3/2020/1.

200120 130120 19-22138 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج عمل مقترح لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية للفترة 2020-2023، وأحدث المبادرات المتعلقة بتنمية القدرات، بما في ذلك بمبادرة ''50 × 2030''، والدعم المقدَّم باستمرار لرصد المساعي الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، وكذلك خطة العمل للمرحلة الثانية (2020-2025) من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية.

واللجنة مدعوة إلى التعليق على النقاط المعروضة لاتخاذ قرار في الفرع السادس من هذا التقرير.

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصـــاءات الزراعية والريفية

أولا – مقدمة

1 – يهدف هذا التقرير إلى إطلاع اللجنة الإحصـــائية على الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لمعالجة أزمة الإحصـــاءات الزراعية والريفية التي تم تحديدها في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكذلك المبادرات الجارية والمستقبلية الرامية لمواجهة التحديات الجديدة في ســياق خطة التنمية المســتدامة لعام 2030. ويُطلب إلى اللجنة أن تنظر في التوصــيات المقدمة وأن توافق عليها.

2 – وقد كشـف التقييم المسـتقل الذي أُجري في عام 2008 لدور وعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصـــاءات أن تراجع القدرة الإحصـــائية للبلدان هو أهم عامل متعلق بالجودة يؤثر على برنامج الإحصاءات لمنظمة الأغذية والزراعة. وتضمن التقييم معلومات منقولة مقنعة كشفت عن تدهور القدرات الإحصـائية الوطنية في مجال الإحصـاءات الزراعية مع مرور الوقت بسـبب الانخفاض التدريجي في الموارد المتاحة على الصعيد الوطني وبسبب عدم اهتمام الجهات المانحة بهذا المجال.

3 – ولمواجهة تلك التحديات، قدّم التقييم المستقل مجموعة من التوصيات. وشملت تلك التوصيات ضـــرورة اســـتعادة منظمة الأغذية والزراعة دورها القيادي الدولي في مجال الإحصـــاءات المتعلقة بالزراعة والأحراج ومصائد الأسماك؛ وإنشاء آلية لإدارة النظام الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة؛ ووضع مجموعة جديدة من الأساليب الإحصائية وأفضل الممارسات الفعالة من حيث التكلفة؛ وإجراء اتصالات بانتظام مع المستخدمين؛ ووضـع اسـتراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الإحصـائية وأتمتتها؛ وإعادة تخصيص موارد للإحصاءات.

4 – وقبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ، تضمنت إحدى النتائج الرئيسية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالإحصـــاءات الزراعية المعقود في بيجين في تشـــرين الأول/أكتوبر 2007، الاعترافَ بعدم وجود توجيه اسـتراتيجي لتلبية الاحتياجات الجديدة من البيانات المتعلقة بالأغذية والزراعة. وشـدد المؤتمر أيضـا على وجود نقص هيكلي في البيانات الرئيســية، وعلى عدم كفاية الدعم المالي المتاح والانحســـار التدريجي للمعارف المتعلقة بالإحصـــاءات الزراعية، إلى جانب اســتبعادها عن صـــميم النظم الإحصـــائية الوطنية. وخلص الاجتماع بتوافق الآراء إلى أن الحالة الراهنة للإحصـاءات الزراعية غير مرضـية وإلى ضـرورة وضـع خطة استراتيجية لتحسينها.

5 – وفي التقرير المقدّم إلى اللجنة الإحصـــائية عن المبادرات العالمية لتحســـين الإحصـــاءات الزراعية والريفية (E/CN.3/2009/3 و E/CN.3/2009/3/Corr.1)، تم النظر باسـتفاضـة في مواطن ضـعف قدرات البلدان وفي النظم البالية لجمع البيانات الزراعية وتحليلها ونشـرها. وكشـف التقرير أنه تم تقدير نسـبة مئوية كبيرة من المتغيرات الزراعية الرئيسـية المنشـورة في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة دون الاعتماد على بيانات وطنية مقدَّمة من البلدان؛ وأن نســـبة كبيرة من البلدان 30) في المائة) لم تجر تعدادا زراعيا خلال السنوات العشرين السابقة؛ كما كشف التقرير عن حدوث انخفاض في التمويل الداعم للإحصاءات الموزّع عن طريق وزارات الزراعة (التي كانت المسـاهمة في العادة بمعظم البيانات المتعلقة بالزراعة)، لم تعوضـه زيادة

مناسبة في التمويل المقدّم إلى المكاتب الإحصائية الوطنية (التي تحملت المسؤولية، بصفة تدريجية، عن توفير نسبة أكبر من الإحصاءات الزراعية)؛ إلى جانب وجود هياكل حوكمة ضعيفة على الصعيد الوطني مسؤولة عن إدارة وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية في إطار الكيانات المشاركة في جمع البيانات لمختلف القطاعات.

6 - وبعد مرور أكثر من 10 سنوات بقليل على صدور ذلك التقرير، تتضمن هذه الوثيقة سردا عاما للإجراءات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها لتحسين توافر ونوعية الإحصاءات المتعلقة بالأغذية والزراعة، وكذلك لمحة عامة عن الخطط المستقبلية التي يتعين وضعها في هذا المجال. ويرد في الفرع الثاني موجز للمبادرات الرئيسية التي اتخذتها الفاو لمواجهة المشاكل التي تم تحديدها أعلاه، ومن بينها سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز نظم الحوكمة الداخلية للإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة تدريجيا؛ وتحديث قاعدة البيانات الإحصائية للفاو (FAOSTAT) وغيرها من منصات البيانات؛ ووضع إطار لضمان جودة الإحصاءات؛ وإطلاق الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. أما الفرع الثالث فهو يتناول النتائج الرئيسية التي تحققت بفضل المبادرات، بما في ذلك تبسيط استبيانات منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من عمليات جمع البيانات، وتحسين نوعية إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة وطرائق نشرها، ووضع مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمنهجيات الفعالة من حيث التكلفة، وإطلاق برنامج الاستقصاءات الزراعية المتكاملة (AGRIS)، وصقل البرنامج العالمي للتعداد الزراعي ونواتج الاستراتيجية العالمية. بينما يتضمن الفرعان الرابع والخامس استعراضا للمبادرات الجارية والمستقبلية الرامية لمواجهة التحديات الجديدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك المبادرات استراتيجية مقترحة لتحديث إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة خلال السنوات الخمس المقبلة؛ وبرنامج العمل المقترح لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية للفترة 2020-2023؛ واستراتيجية متكاملة لتنمية القدرات الإحصائية في مجال الإحصاءات الغذائية والزراعية والريفية سيتم تنفيذها من خلال مجموعة من المشاريع المترابطة والمكمّلة لبعضها، ومنها البرنامج الجامع لقياس البيانات المتصلة بالأهداف، ومبادرة ''50 × 2030''، وخطة عمل المرحلة الثانية (2020-2025) من الاستراتيجية العالمية. ويتضمن الفرع السادس توصيات لكي تنظر فيها اللجنة الإحصائية وتعتمدها.

ثانيا - رد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

7 - يعرض هذا الفرع موجزا للمبادرات الرئيسية التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة لتدارك مواطن الضعف في الإحصاءات الزراعية والريفية التي كشف عنها التقرير المقدّم إلى اللجنة الإحصائية في عام 2009 عن المبادرات العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وأساسا، قد اتبعت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية ذات شقين لتدارك مواطن الضعف تلك: فقد قامت، من ناحية، بتحسين العمليات وهياكل الحوكمة الداخلية لكفالة زيادة مواءمة إحصاءات المنظمة وتنسيقها وجودتها، وقامت، من ناحية أخرى، بمعالجة التدني النوعي والكمي للبيانات المحصّلة من البلدان عن طريق استحداث منهجيات جديدة فعالة من حيث التكلفة، والاستثمار في أدوات جديدة لجمع البيانات، وتعزيز إدماج الإحصاءات الزراعية في النظم الإحصائية الوطنية. وتجسد الجزءَ الداخلي من الاستراتيجية سلسلةٌ من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز نظم الحوكمة الداخلية في مجال إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة تدريجيا، وتحديث المنصات الرئيسية لنشر البيانات التي تستخدمها الفاو للإحصاءات الزراعية وغيرها من هياكل

تكنولوجيا المعلومات الداعمة، ووضع إطار لضمان جودة الإحصاءات على نطاق المنظمة بأكملها. أما الجزء الخارجي من الاستراتيجية فيجسّده إطلاقُ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية والنجاح في إتمام المرحلة الأولى منها، علما أنها أكبر مبادرة تُنفّذ حتى الآن على الإطلاق لتنمية القدرات في هذا المجال.

ألف – الإصلاحات الداخلية

8 – لكي تستعيد منظمة الأغذية والزراعة دورها القيادي الدولي في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأغذية والزراعة ولكي تدعم بفعالية القدرات الإحصائية الوطنية، أوصى التقييم المستقل المذكور أعلاه لدور وعمل الفاو في مجال الإحصاءات بإدخال مجموعة من الإصلاحات الداخلية الهادفة لتحسين الحوكمة وكفالة زيادة مواءمة البيانات وتنسيقها وجودتها. وأوصى التقييم بأمور من بينها إنشاء آلية لإدارة النظام الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة، ووضع مجموعة من المعايير وأفضل الممارسات في مجال الإحصاءات، ووضع استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات لدعم نظم المعلومات الإحصائية، بما في ذلك قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

9 – وعملا بتلك التوصيات، تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الداخلية التي عززت تدريجيا هيكل الإدارة الإحصائية الداخلية في منظمة الأغذية والزراعة. وفي عام 2012، أنشأت المنظمة وظيفة لكبير الإحصائيين، الذي أصبح النظام الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة يعمل منذ ذلك الحين تحت إشرافه العام، بالتشاور الوثيق مع الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالإحصاءات لكفالة التنسيق الفعلي بين جميع البرامج الإحصائية للفاو وضمان اتساق ومواءمة الممارسات الإحصائية. وجرى تعزيز دور كبير الإحصائيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بإصدار التعميم الإداري 22/2015، الذي منح لكبير الإحصائيين صلاحية الموافقة على جميع الأنشطة الإحصائية للمنظمة من أجل كفالة الاتساق والحد من ازدواجية الجهود وضمان جودة بيانات منظمة الأغذية والزراعة. وتشمل مهام كبير الإحصائيين الموافقة على المعايير الإحصائية واعتمادها، والتصديق على استبيانات منظمة الأغذية والزراعة، والتصديق على العناصر الإحصائية للمشاريع والبرامج الجديدة، وإعداد برنامج العمل الإحصائي لفترة السنتين الذي تتبعه المنظمة.

10 – وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2016، تلبية للطلبات المتزايدة على منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات نتيجة لاعتماد خطة عام 2030 (انظر الفرع الرابع أدناه)، ونظرا لاستمرار التحديات التي تعرقل زيادة الاتساق والمساءلة والامتثال للمبادئ المعتمدة، وافق مجلس منظمة الأغذية والزراعة على إدخال تغيير على الهيكل المؤسسي، بإنشاء شعبة جديدة، هي مكتب كبير الإحصائيين، وعلى فصل واجبات كبير الإحصائيين عن واجبات مدير شعبة الإحصاءات، التي كان يضطلع بها حتى ذلك الحين نفس الشخص. ويتحمل مكتب كبير الإحصائيين مسؤولية تنسيق ومراقبة النظام الإحصائي اللامركزي لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي يواصل فيه عدد من الوحدات الإحصائية فعلا تنفيذ العمليات الإحصائية المتصلة بمجالات عمل كل منها. ويعمل في المكتب سبعة موظفين من الفئة الفنية، معارون مؤقتا من مختلف الوحدات التقنية، بالإضافة إلى موظفَين إداريين دائمين.

11 – ومنذ ذلك الحين، حدد مكتب كبير الإحصائيين الرؤية الاستراتيجية لعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات كما قام بما يلي: (أ) قاد منظمة الأغذية والزراعة في إطار أداء دورها

بوصفها وكالة مشرفة على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) وأشرف على التخطيط الإحصائي المؤسسي وعلى إدارة البرامج؛ (ج) وعزز الإدارة الإحصائية وضمان الجودة؛ (د) وسعى إلى حشد الموارد وإقامة شراكات من أجل الإحصاءات؛ (هـ) ووضع سياسات لجمع البيانات؛ (و) وكفل تنفيذ المعايير والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية؛ (ز) وحسّن التعريف بالإحصاءات واستخدامها؛ (ح) وقام بتنسيق تنمية القدرات الإحصائية داخل المنظمة وبين منظمة الأغذية والزراعة والبلدان.

12 - ويتضمن النظام الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة أربع وظائف إحصائية رئيسية هي: جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها ونشرها؛ ووضع الأساليب والمعايير؛ وتنمية القدرات الإحصائية؛ وتنسيق الإحصاءات وإدارتها. ومن أجل تحديد معايير الجودة المؤسسية لعمليات إنتاج الإحصاءات والنواتج الإحصائية، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة إطاراً لضمان جودة الإحصاءات في عام 2014[1]. ويشكل هذا الإطار نظاما منسّقا وشاملا للمبادئ وأدوات الرصد وأدوات التنفيذ المتاحة لإدارة جودة الإحصاءات على نطاق المنظمة بأسرها. وهو يهدف، في جملة أمور، إلى ضمان اعتماد منظمة الأغذية والزراعة تصنيفات وتعاريف ومنهجيات إحصائية متفق عليها دوليا؛ وضمان تنفيذ المعايير المؤسسية للعمليات الإحصائية على كامل نطاق البرنامج الإحصائي العام لمنظمة الأغذية والزراعة؛ وضمان مصداقية وموثوقية الإحصاءات الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة.

باء - إنشاء نظام عمل إحصائي مؤسسي

13 - وفقا للمادة 1 من دستور منظمة الأغذية والزراعة، تتولى المنظمة جمع البيانات من البلدان الأعضاء فيها، وتقوم بالتصديق عليها ومواءمتها، وبنشر الإحصاءات الغذائية والزراعية القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي. ولذلك من الأهمية بمكان أن يكون لدى منظمة الأغذية والزراعة منصة مركزية من أحدث طراز لتخزين وتجهيز المعلومات الإحصائية باستخدام إجراءات متسقة وعالية الجودة على نطاق المنظمة بأسرها. ونظرا إلى عدد وتنوع السلاسل الزمنية التي تنشرها المنظمة والطابع المتعدد التخصصات للمتطلبات من المعلومات، يجب توحيد وتبسيط العمليات والتصنيفات الإحصائية ونظام إدارة البيانات. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى نظام إحصائي مؤسسي لتوثيق الذاكرة المؤسسية والحفاظ عليها وللاستفادة من القدرات الفكرية لمختلف وحدات المنظمة التي لديها خبرات في مواضيع مختلفة.

14 - ولتحقيق تلك الأهداف، استثمرت منظمة الأغذية والزراعة في تصميم وتطوير نظام عمل إحصائي مؤسسي. وتيسّر تلك المنصة مواءمة النهج المتبعة في مختلف إدارات منظمة الأغذية والزراعة وتنفيذ معايير منظمة الأغذية والزراعة والمعايير الدولية، بما في ذلك اعتماد النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية للمعايير الدولية المتعلقة بالتصنيفات والبيانات الوصفية من أجل تنسيق العمليات والمنهجية.

جيم - الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية

15 - في عام 2009، أثناء الدورة الأربعين للجنة الإحصائية، قام الفريق العامل المعني بالإحصاءات الزراعية، الذي يقوده المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ويدعمه كل من البنك الدولي ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، بالإبلاغ عن التحديات الرئيسية التي تواجهها الإحصاءات

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "The FAO statistics quality assurance framework", Rome, 2014

الزراعية والريفية (انظر E/CN.3/2009/3 و E/CN.3/2009/3/Corr.1). وتضمنت المسائل التي تم تسليط الضوء عليها ضرورة إدماج الإحصاءات الزراعية في النظم الإحصائية الوطنية بشكل أفضل، وتحديث وتطوير منهجيات إحصائية جديدة، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وتنسيق جهود الجهات المانحة في مجال تنمية قدرات. وأيدت اللجنة التقرير وأنشأت فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الزراعية لوضع استراتيجية تهدف إلى معالجة المسائل المعروضة في التقرير. وبعد تلقي مدخلات أثناء عدة اجتماعات رفيعة المستوى حضرها رؤساء المنظمات الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية، وُضعت الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية وأقرت اللجنة خطة عملها أثناء دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في عام 2012. واستُكملت خطة العمل كذلك بخطط عمل إقليمية لتيسير تنفيذ الاستراتيجية العالمية على الصعيد الإقليمي.

16 - وتقوم الاستراتيجية العالمية على ثلاث دعائم هي: إنشاء مجموعة دنيا من البيانات الأساسية، وإدماج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية، وتعزيز استدامة النظم الإحصائية الزراعية من خلال تعزيز الإدارة وبناء القدرات الإحصائية. وحددت خطة العمل الأولى للاستراتيجية العالمية أربعة نواتج. وكان الناتج الأول يتمثل في إنشاء وتشغيل هيكل إداري فعال على الصعيدين العالمي والإقليمي لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية العالمية. وركز الناتج الثاني على إنشاء هيئات تنسيق وأطر قانونية وخطط استراتيجية ملائمة للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان المستهدفة من أجل إتاحة إدماج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية. أما الناتج الثالث فكان يتمثل في وضع وتعميم أساليب جديدة فعالة من حيث التكلفة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها من خلال تنفيذ جدول أعمال بحثي طموح يهدف إلى وضع منهجيات فعالة من حيث التكلفة بالاعتماد على التطورات التكنولوجية والمنهجية الجديدة. في حين كان الناتج الرابع يهدف إلى تعزيز المهارات التقنية للموظفين العاملين في مراكز التدريب الإقليمية والبلدان المستهدفة من خلال الأنشطة المتصلة بالتدريب والمساعدة التقنية. وأخيراً، أُضيف ناتج خامس في عام 2015 بهدف مواصلة تطوير واختبار منهجية الاستقصاءات الزراعية المتكاملة التي أُطلقت في إطار عنصر البحث.

17 - وانطلق تنفيذ الاستراتيجية العالمية في عام 2012، واكتملت المرحلة الأولى من تنفيذها في عام 2018. وتولى تنسيقَ البرنامج المكتبُ العالمي للاستراتيجية العالمية، الذي استضافته منظمة الأغذية والزراعة، في حين شارك في تنفيذه كل من منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعرض المكتب العالمي على اللجنة بانتظام تقارير عن التقدم المحرز صوب تنفيذ البرنامج في السنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2017.

ثالثا - النتائج التي تحققت

18 - في هذا الفرع، يُنظر في بعض النتائج الرئيسية التي تحققت بفضل المبادرات الداخلية والخارجية المذكورة في الفرع السابق. وفيما يتعلق بالمبادرات الخارجية لمنظمة الأغذية والزراعة، تشمل تلك النتائج نتائجَ المرحلة الأولى من الاستراتيجية العالمية، وإنشاء برنامج لدعم الاستقصاءات الزراعية المتكاملة، وتحسين البرنامج العالمي للتعداد الزراعي. وفيما يتعلق بالعمليات الداخلية لمنظمة الأغذية والزراعة، أدت مجموعة الإصلاحات الداخلية الرامية إلى تعزيز الإدارة الإحصائية إلى زيادة تبسيط وتوحيد استبيانات

منظمة الأغذية والزراعة، وإعادة هيكلة العمليات الرئيسية لجمع البيانات، وإلى تحسين نوعية العمليات الإحصائية المؤسسية بشكل عام.

ألف – نتائج الإصلاحات الداخلية

19 – عمل مكتب كبير الإحصائيين التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، منذ إنشائه، على تحسين نوعية العمليات الإحصائية المؤسسية ومواءمتها وتنسيقها. وقام المكتب بتنقيح جميع استبيانات منظمة الأغذية والزراعة المرسَلة إلى البلدان، ووضع سبعة معايير إحصائية مؤسسية جديدة لمواءمة الأساليب والممارسات الإحصائية المتَّبعة في الفاو، وكفل اعتمادها من جانب الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالإحصاءات. ويدير المكتب أيضا دوريا استقصاءً لتقييم الجودة والتخطيط تخضع له وحدات منظمة الأغذية والزراعة المسؤولة عن جمع البيانات الإحصائية وتحليلها. وعلى هذا الأساس، يقوم المكتب، كل سنتين، بإعداد برنامج العمل الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة (الذي تغطي أحدث طبعة منه فترة السنتين 2018–2019)، ويستعرض جودة جميع العمليات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، ويوافق على جميع الإجراءات الإدارية اللازمة لتنفيذها.

20 – وقد استُخدمت نتائج استقصاء تقييم النوعية والتخطيط أيضا لوضع خمس خطط تهدف لتحسين نظم الإبلاغ الإحصائية الحيوية، تم بالفعل تنفيذ ثلاث خطط منها، ويجري حاليا تنفيذ الخطتين الأخريين. وأدت هذه العملية بشكل خاص إلى إعادة هيكلة العمليات الإحصائية لنظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة، الذي ينشر البيانات الرئيسية عن إمدادات المياه واستخداماتها، ونظام المعلومات المتعلقة بتنوع الحيوانات الداجنة، وتقييم الموارد الحرجية في العالم لعام 2020، الذي يشكل الأداة الرئيسية التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لرصد حالة الغابات في العالم.

21 – وعلاوة على ذلك، سعى مكتب كبير الإحصائيين إلى تحسين سياسات ومنصات نشر البيانات المؤسسية. وقد وضع المكتب سياسة بشأن البيانات المفتوحة، وشروط استخدام جديدة لقواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة، وسياسة مؤسسية بشأن نشر البيانات الجزئية. وفي عام 2019، أطلق المكتب أول فهرس تتيحه منظمة الأغذية والزراعة للعموم عن البيانات الجزئية، هو فهرس البيانات الجزئية لمنظمة الأغذية والزراعة، وهو يشكل جردا لأكثر من 350 مجموعة بيانات وطنية مستمدة من استقصاءات المزارع والأسر المعيشية، ويتضمن معلومات مفصلة تتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية يمكن استخدامها في تحليل السياسات والبحوث، إلى جانب إحصاءات مصنّفة بدقة كبيرة.

22 – ومن أجل الحصول على توجيهات عملية لزيادة استخدام البيانات ورفع مستوى رضا المستخدمين، بدأ المكتب أيضا في تنظيم برنامج لإجراء مشاورات سنوية مع المستخدمين بشأن قواعد بيانات منظمة الأغذية والزراعة. وشارك في الدورة الأولى من المشاورات مع المستخدمين أكثر من 7 000 مستخدم لقاعدة البيانات الإحصائية للفاو من دوائر البحوث والأوساط الأكاديمية ودوائر الإدارة العامة والقطاع الخاص. وكشف التقرير أن حوالي 80 في المائة من المستخدمين، في المتوسط، راضون عن الصيغة الجديدة لقاعدة البيانات الإحصائية للفاو من حيث إمكانية الوصول إلى الإحصاءات المنشورة وفائدتها واتساقها ودقتها، في حين كان مستوى الرضا عن توقيت نشر البيانات أقل.

23 – ويجري حاليا تقييم الأداء العام لمنظمة الأغذية والزراعة في سياق الإحصاءات من خلال تقييم جديد لعملها في هذا المجال. ويُجري هذا التقييم، الذي طلبته لجنة البرنامج بالفاو في دورتها 119، مكتب

التقييم التابع للمنظمة، بمساعدة فريق من الخبراء الخارجيين. وقد أُجري التقييم في عام 2019، وستُعرض نتائجه على الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة أثناء دورة اللجنة التي ستُعقد في ربيع عام 2020. وعمد التقييم إلى تقدير مدى ملاءمة وفعالية الإدارة الإحصائية للفاو لتلبية احتياجات المنظمة وللإسهام في الإدارة الدولية للإحصاءات الغذائية والزراعية، ومدى قدرة الفاو على تزويد الجهات المعنية الداخلية والخارجية بإحصاءات عالية الجودة ومدى فعاليتها في هذا الصدد، ومدى تمكّن المنظمة من بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاءات بشكل مجدٍ وفعال.

24 - وسيُستخدم التقييم لتوجيه المزيد من الإصلاحات التي سيخضع لها النظام الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة.

باء - نتائج المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية

25 - اختتمت بنجاح المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية العالمية في عام 2018. ويرد فيما يلي موجز للنتائج الرئيسية لكل ناتج:

(أ) **الناتج :1 إنشاء وتشغيل هيئات إدارية فعالة على الصعيدين العالمي والإقليمي** - قد أنشئت بنجاح لجان توجيهية على الصعيدين العالمي والإقليمي وحققت هدفها من حيث توفير التوجيه والرقابة أثناء تنفيذ المرحلة الأولى. وقد ضمت الاجتماعات التي عقدتها تلك الهيئات بانتظام الجهات المعنية من النظم الإحصائية الزراعية الوطنية، والمنظمات العالمية والإقليمية، ومؤسسات التدريب والبحث الإقليمية، والشركاء المساهمين بالموارد من أجل ضمان أن تكون الأنشطة والنواتج مفيدة وتعظيم النتائج على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. وأنشئت أيضا لجنة استشارية علمية تضم خبراء من الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث الدولية والنظم الإحصائية الوطنية من أجل استعراض العمل المنهجي وكفالة أن يعتمد على أحدث البحوث والتكنولوجيات وأن يكون في مستطاع البلدان النامية تنفيذه أيضا؛

(ب) **الناتج :2 إنشاء هيئات تنسيق في إطار النظم الإحصائية الوطنية، وأطر قانونية وخطط استراتيجية في البلدان المستهدفة من أجل التمكّن من إدماج الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية** - قد تمكّن أكثر من 60 بلدا في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ من تحسين التنسيق الوطني وإدماج الإحصاءات الزراعية في النظم الإحصائية الوطنية. وتحقق ذلك أساسا من خلال وضع خطط استراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية وإدماج الإحصاءات الزراعية والريفية في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وتحققت غايات النواتج في الحالات التي تم فيها تخصيص تمويل حكومي إضافي لدعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية 9) بلدان في أفريقيا من أصل 40 بلدا مستهدفا، و 7بلدان في آسيا والمحيط الهادئ من أصل 10 بلدان مستهدفة)؛

(ج) **الناتج :3 وضع وتعميم أساليب جديدة فعالة من حيث التكلفة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها** - قبل بلورة الاستراتيجية العالمية، ظلت العديد من المنهجيات المستخدمة في جميع أنحاء العالم لإنتاج البيانات الزراعية الأساسية دون تحديث لمدة أكثر من 50 عاماً. ولذلك، كانت تلك المجموعات من الأساليب المستخدمة قديمة ولا يمكن الاحتفاظ بها، لأنها كانت مكلفة للغاية ولا تستخدم أحدث التكنولوجيات والتطورات المنهجية للإحصاءات الزراعية. وأتاحت الاستراتيجية العالمية، من خلال

برامجها الطموحة في مجال 45 توجّها بحثيا، إنتاج أكثر من 120 مادة تتضمن مبادئ توجيهية وتقارير تقنية ومواد تدريبية في المجالات المواضيعية الستة عشر للإحصاءات الزراعية الواردة أدناه:

- الإطار المفاهيمي (إطار الاستقصاءات المتكاملة)
- الاستقصاءات الزراعية المتكاملة (AGRIS)
- الأطر الرئيسية لأخذ العينات للإحصاءات الزراعية وبرامج الاستقصاءات الزراعية المتكاملة
- استخدام البيانات الإدارية لأغراض الإحصاءات الزراعية
- جمع البيانات (عن تكاليف الإنتاج وخسائر ما بعد الحصاد، ومن خلال إجراء مقابلات شخصية بمساعدة الحاسوب)
- نشر البيانات
- إحصاءات المحاصيل (رصد المحاصيل والتوقعات بشأنها)
- إحصاءات الماشية (تقدير أعداد الماشية التي يملكها البدو الرّحل)
- الأمن الغذائي (الكشوف بالأغذية المتاحة واستهلاك الأغذية)
- إحصاءات مصائد الأسماك (إحصاءات مصائد الأسماك الصغيرة وتربية الأحياء المائية)
- إحصاءات الأحراج والمنتجات الحرجية
- استخدام الاستشعار عن بعد والمعلومات الجغرافية لأغراض الإحصاءات الزراعية
- البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات المتعلقة بالعمل اللائق
- تحليل البيانات (تصنيف المزارع، والتسوية بين بيانات الاستقصاءات وبيانات التعدادات)
- الإحصاءات الريفية (التعريف الدولي للمناطق الريفية والمجموعة الأساسية لمؤشرات التنمية الريفية)
- الاستدامة (إحصاءات الزراعة المستدامة والإحصاءات البيئية) والقدرة الإنتاجية

وقد وضع تلك المنهجيات واختبارها خبراء رفيعو المستوى، بالتعاون مع المنظمات الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة في أكثر من 50 بلدا. وضمنت مشاركةُ مجموعة متنوعة من البلدان في وضع واختبار المنهجيات أن تكون مجدية وفعالة من حيث التكلفة. ونُشرت جميع الوثائق المنهجية على الإنترنت، وأتيحت أهمها أيضا باللغتين الإسبانية والفرنسية؛

(د) **الناتج 4: تعزيز قدرات الموظفين المعنيين بالإحصاءات الزراعية العاملين في مراكز التدريب الإقليمية وفي البلدان المستهدفة** – إضافة إلى المبادئ التوجيهية المذكورة آنفا، أُعدّت مواد تدريبية بالاعتماد على الناتج 3 وأصبحت متاحة للعموم باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. وعلاوة على ذلك، نُظمت دورات تدريبية إقليمية في أفريقيا وآسيا، وأُدمجت المواد في المقررات الدراسية لمراكز التدريب الإقليمية. وإجمالا، تلقى 94 بلدا مساعدات تقنية و/أو تدريبات على مختلف المنهجيات الفعالة من حيث التكلفة. وفضلا عن ذلك، سمح المشروع، على وجه الخصوص، بتعزيز المهارات التقنية في مجال الإحصاءات الغذائية والزراعية للإحصائيين الشباب في المنطقة الأفريقية من خلال إنشاء دورة دراسية

تتيح الحصول على شهادة الماجستير في الإحصاءات الزراعية وتقديم منح دراسية طويلة الأجل إلى 70 إحصائيا شابا من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛

(هـ) **الناتج 5: تطوير واختبار منهجية الاستقصاءات الزراعية المتكاملة** – تم تطوير منهجية الاستقصاءات الزراعية المتكاملة (AGRIS) بالاعتماد على أدوات جديدة فعالة من حيث التكلفة أُعدت في إطار الناتج 3 لتوجيه البلدان في إطار مساعيها لإقامة برامج استقصاءات شاملة وحديثة تسمح بجمع البيانات الزراعية الهيكلية والسنوية. وهذه المنهجية هي عبارة عن برنامج استقصاءات مدته 10 سنوات يتم تنفيذه خلال الفترة الفاصلة بين تعدادَين، وهي تتبع نهجا يقوم على وحدات نموذجية لتلبية المتطلبات الجديدة من البيانات الزراعية بطريقة شاملة. وهي تتضمن وحدة أساسية تُجمع فيها البيانات السنوية المتعلقة بالإنتاج والمعلومات عن الخصائص الهيكلية للمزارع، وأربع وحدات بالتناوب تُجمع فيها بيانات أكثر تفصيلا عن العمالة والآلات والمعدات والأصول وأساليب الإنتاج والأثر على البيئة، والإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد. وجرى اختبار تصميم الاستبيان والاستقصاء في غانا.

26 – واستناداً إلى منهجية الاستقصاءات الزراعية المتكاملة التي تم تطويرها واختبارها في إطار الاستراتيجية العالمية، صُمم مشروعان لمساعدة البلدان على تنفيذ برنامج الاستقصاءات الزراعية المتكاملة: وهما مشروع معنون ”الدعم الموجّه للابتكار في مجال الإحصاءات الزراعية في الفاو (2016–2020)“ مولته مؤسسة بيل وميلندا غيتس، ومشروع معنون ”تطبيق منهجية الاستقصاءات الزراعية المتكاملة في أربعة بلدان على سبيل التجربة – المرحلة الأولى (2016–2021)“، موّلته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2019، بدأت ثمانية بلدان (أرمينيا وإكوادور وأوغندا وجورجيا والسنغال وكمبوديا وكوستاريكا ونيبال) في تحضير أو تطبيق منهجياتها الوطنية للاستقصاءات الزراعية المتكاملة. وشكّل هذا العمل، إلى جانب اختبار المنهجية في غانا، اختبارا لجدوى مفهوم تصميم مبادرة ”50 × 2030“ التي يتناولها الفرع الخامس أدناه.

27 – وقد أتاح العمل الذي قامت به منظمة الأغذية والزراعة بشأن البرنامج العالمي لتعداد الزراعة فرصةً أيضا لتقييم الابتكارات التي تم تطويرها في سياق الاستراتيجية العالمية. وكما أُبلغت اللجنة الإحصائية بذلك من قبلُ في عام 2018 (انظر E/CN.3/2018/13)، قد جرت الإشارة إلى أحدث التطورات المنهجية والتكنولوجية في المبادئ التوجيهية الموضوعة لجولة البرنامج لعام 2020 (المجلد 1، ”البرنامج والمفاهيم والتعاريف“، والمجلد 2، ”المبادئ التوجيهية العملية“). وقد أُدمج الدعم المقدّم إلى البلدان بشأن البرنامج العالمي للتعداد الزراعي بشكل تام أيضا في برنامج الاستقصاءات الزراعية المتكاملة.

جيم – نتائج تنفيذ مشروع نظام العمل الإحصائي

28 – حتى الآن، أُدمجت بالفعل العمليات الإحصائية لسبعة مجالات إحصائية رئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة في نظام العمل الإحصائي الجديد، وهي الإنتاج الزراعي والتجارة، والكشوف بالأغذية المتاحة، وإحصاءات الاقتصاد الكلي، والإحصاءات البيئية، والإحصاءات السكانية، والإحصاءات المتعلقة بإمدادات المياه واستخداماتها، وإحصاءات مصائد الأسماك. ويُزمع الآن أن يغطي النظام المؤسسي أيضا جمع عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة، والتحقق من تلك المؤشرات وتجهيزها. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين إدماج عدة عمليات في هذا النظام، بما في ذلك إحصاءات المنتجات الحرجية وأسعار المنتجين الزراعيين.

29 - وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية لاعتماد نظام العمل الإحصائي في تقليص الوقت اللازم لتجهيز البيانات وفي تحسين جودة البيانات المنشورة. وفي المتوسط، سجّل الوقت الذي يفصل بين جمع الإحصاءات الرسمية ونشرها انخفاضا كبيرا من سنة ونصف إلى فترة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر.

30 - وفيما يتعلق بالخطوات التالية، سيتضمن نظام العمل الإحصائي خاصيات وظيفة جديدة منها التكامل مع نظام إدارة البيانات الرئيسية، وأساليب مبتكرة لجمع البيانات، بما في ذلك الاستبيانات الإلكترونية، ونقل النظام إلى السحابة الإلكترونية من أجل تحسين الأداء وإتاحة إمكانية توسيع نطاقه، واستخدام أدوات تحقق جديدة لزيادة اتساق البيانات ودقتها عموما.

دال - نتائج الدعم المقدم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى البلدان بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة

31 - إضافة إلى الإصلاحات الداخلية التي أُدخلت على منظمة الأغذية والزراعة والاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، اضطلعت الفاو بدور نشيط على الصعيد الدولي، حيث قدمت مساهمة قيّمة لتنسيق النظام الإحصائي العالمي بصفة عامة ولآليات إدارة المنظمات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية بصفة خاصة (لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية ولجنة كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة). وفي هذا السياق، واعترافا بالدور الحيوي الذي يؤديه الأمن الغذائي والإدارة المستدامة والكفؤة للموارد الطبيعية لتحقيق خطة عام 2030 بأكملها، أوكلت إلى منظمة الأغذية والزراعة مسؤولية العمل كوكالة مشرفة على 21 مؤشرا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهو دور وسّع إلى حد كبير نطاق ولاية المنظمة فيما يتعلق بتنمية القدرات الإحصائية. وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها المنظمة والتزاماتها الموسّعة، ارتفع متوسط نسبة البلدان التي أبلغت عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 21 مؤشرا التي تندرج تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة من 29 في المائة في عام 2017 إلى 42 في المائة في عام 2019. وقد تسنى تحقيق هذه النتيجة بفضل عدد من الإجراءات المترابطة. أولا، كفلت منظمة الأغذية والزراعة تدريجيا، من خلال مساهمتها النشيطة في عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تطوير المنهجيات والنجاح في إقرارها باعتبارها معايير عالمية لجميع المؤشرات البالغ عددها 21 مؤشرا التي تندرج تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة. وحتى موعد الاجتماع التاسع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعقود في آذار/مارس 2019، كانت جميع المؤشرات البالغ عددها 21 مؤشرا إما في فئة المستوى الأولى أو الثاني. ومن جهة أخرى، أتاحت الموافقة الرسمية لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات على منهجيات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إمكانية شروع البلدان في الإبلاغ عنها، وأكدت في الوقت نفسه الحاجة إلى دعم القدرات للقيام بذلك.

32 - ولمعالجة تلك الثغرات، نفذت منظمة الأغذية والزراعة بفعالية مجموعة كبيرة من أنشطة تنمية القدرات دعما لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شارك فيها حوالي 150 بلدا. وقد شملت حلقات عمل تدريبية تم تنظيمها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني باستخدام أموال مؤسسية مخصصة لهذا الغرض. واضطلعت الفاو أيضا بدور رائد في إعداد دروس إلكترونية تتعلق تحديدا بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تمت بالفعل إتاحة 15 من هذه الدروس التي تتناول 18 مؤشرا على مركز التعلم الإلكتروني للفاو، الذي يتضمن رابطا أيضا يصل بمجموعة أدوات رصد أهداف التنمية المستدامة

والإبلاغ عنها المتاحة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعلاوة على ذلك، تُرجم عدد من الدروس الإلكترونية إلى العديد من اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

33 - وفي سياق عمل الفاو المتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يشكّل مشروع ''أصوات الجياع'' مبادرة نموذجية من حيث التطوير المنهجي وتقديم مساعدة فعالة لتنمية قدرات البلدان. وبالاعتماد على الخبرات السابقة التي اكتسبها منذ مدة طويلة عدد من البلدان ومؤسسات البحث، وضعت منظمة الأغذية والزراعة مقياسَ المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو أداة قياس تعتمد على التجارب تتألف من مجموعة من الأسئلة بشأن حصول الناس على كميات كافية من الأغذية. وقد برهن المشروع على صحة المنهجية المعتمدة، وفي وقت لاحق اعتمدَ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي باعتباره مؤشرا رسميا للأهداف العالمية للتنمية المستدامة لرصد الغاية 2-1 من الأهداف. وقد تحققت هذه النتيجة أساسا بفضل إدراج وحدة متعلقة بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في استبيان مؤسسة غالوب لاستطلاعات الرأي الذي يُجرى سنويا في أكثر من 140 بلدا. وبهذه الطريقة، تسنّى وضع معايير عالمية لانعدام الأمن الغذائي المعتدل والحاد، رغم الفوارق الثقافية واللغوية الكبيرة، وتسنى الحصول على قيم إجمالية إقليمية وعالمية. وعلاوة على ذلك، يقدم المشروع الدعم لعشرات البلدان لإدماج الوحدة المتعلقة بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في استقصاءاتها الوطنية. وفي الآونة الأخيرة، تجاوز عدد البلدان التي أدرجت بالفعل مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في استقصاءاتها الوطنية، أو التي أذنت للفاو بنشر التقديرات المؤقتة للمقياس، 100 بلد لأول مرة. ونتيجة لهذه الجهود المتضافرة، غيّر فريق الخبراء المشترك بين الوكالات تصنيف المؤشر من المستوى الثاني إلى المستوى الأول أثناء آخر اجتماع عقده في الفترة من 21 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

34 - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تيسّر تنسيق مبادرات تنمية القدرات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بإنشاء فريق فرعي مخصص في إطار الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالإحصاءات، ويضم؟؟ الفريق الفرعي جهات التنسيق التقنية المسؤولة عن كل مؤشر من المؤشرات. كما أُعدت مواد وثائقية لدعم مكاتب منظمة الأغذية والزراعة اللامركزية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إصلاح الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان بشكل أفضل على رصد أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أطلقت الفاو في عام 2016 بوابة إلكترونية مخصصة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بوصفها منبرا موحّدا للاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة الفاو في إطار رصد الأهداف. وتتيح البوابة إمكانية الاطلاع على جميع البيانات المتاحة عن الأهداف على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، ومجموعة متنوعة من الأدوات التفاعلية لمعاينة البيانات، وروابط بالبيانات الوصفية والوثائق المنهجية الأخرى، وروابط بمبادرات تنمية القدرات ودورات التعلم الإلكتروني ذات الصلة.

رابعا - السياق العالمي الجديد

35 - مع أن النتائج المذكورة أعلاه قد سمحت بتحسين توافر وجودة الإحصاءات الزراعية والقدرات الإحصائية للبلدان، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين فعله. فقد ضاعف الإطار العالمي لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الطلب على الإحصاءات الغذائية والزراعية والريفية. فالمسألة لا تقتصر فقط على أن عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يعادل إجمالا أربعة أضعاف مؤشرات الأهداف الإنمائية

للألفية، بل إن هناك أيضا عددا كبيرا من المؤشرات الجديدة لأهداف التنمية المستدامة التي تركز بشكل خاص على الأغذية والزراعة والتنمية الريفية التي تطلبت وضع منهجيات جديدة للمؤشرات، وتطوير واختبار أدوات جديدة لجمع البيانات، وزيادة هائلة في مبادرات تنمية القدرات لضمان أن تكون النظم الإحصائية الوطنية مجهزة بشكل ملائم للإبلاغ عن البيانات الجديدة. وفضلا عن هذا التحدي، كان النداء القوي الموجّه من المجتمع الدولي لـ ”عدم ترك أحد خلف الركب“ يعني ضمنيا الحاجة إلى بيانات مصنّفة بشكل أكثر تفصيلا عن مختلف الفئات السكانية المعنية وغير ذلك من الخاصيات.

36 - وقد أكدت هذه التحديات نتائجُ استقصاءين رئيسيين أجرتهما الفاو في عام 2019 وهما: استقصاء داخلي عن الحاجة لتحديث الأنشطة الإحصائية في الفاو، وتقييم عالمي للقدرات الإحصائية اللازمة لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشراف الفاو.

37 - وقد أجرت الفاو التقييم العالمي للقدرات الإحصائية في أوائل عام 2019، بهدف تقييم القدرة الإحصائية للبلدان على رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشرافها والإبلاغ عنها. وتضمّن الاستقصاء أسئلة عن آليات التنسيق الوطنية للإبلاغ عن الأهداف، وعن قدرة البلدان على إنتاج ونشر البيانات الإحصائية المطلوبة، وعن المساعدات التقنية والمالية التي تحتاج إليها. وشارك في الاستقصاء ما مجموعه 111 بلدا، وكشف عن النتائج التالية:

(أ) لا تقوم أغلبية البلدان بانتظام ببعض الأنشطة الرئيسية لجمع البيانات التي توفر المصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأغذية والزراعة. فعلى سبيل المثال، أجرى 28 في المائة من البلدان فقط تعدادا زراعيا خلال السنوات الخمس الماضية؛

(ب) وحتى عندما تقوم تلك البلدان ببعض الأنشطة الرئيسية لجمع البيانات بانتظام، فهي لا تجمع البيانات اللازمة لتوليد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمنظمة الأغذية والزراعة. فعلى سبيل المثال، أشارت نسبة 79 في المائة من البلدان إلى أنها أجرت نوعا من الاستقصاءات الزراعية خلال السنوات الخمس الماضية، ولكنها تحتاج إلى دعم كبير لرفع مستواها لكفالة توليد بيانات ملائمة للمؤشرات ذات الصلة؛

(ج) ولا تعتزم العديد من البلدان التي لم تُنفَّذ فيها مؤخرا أنشطة رئيسية لجمع البيانات إجراء استقصاءات زراعية في المستقبل القريب. ويؤدي ذلك إلى الضغط في الأجل الطويل على تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي تعتمد بشكل كبير على تلك الوسائل لجمع البيانات؛

(د) ويبدو أن 63 في المائة فقط من البلدان قد أنشأت آليات جيدة لتنسيق و/أو تبادل المعلومات فيما بين الوكالات على الصعيد الوطني والخارجي مع الوكالات الدولية المشرفة. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن العديد من البلدان من تحديد جهة تنسيق وطنية محددة مسؤولة عن معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة؛

(هـ) وأفاد اثنان وسبعون في المائة من البلدان بأنها ستحتاج إلى شكل من أشكال المساعدة لإنتاج البيانات اللازمة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة.

38 - وأجرت الفاو استقصاء رئيسيا ثانيا في عام 2019 شمل جميع الوحدات المؤسسية العاملة في مجال إنتاج البيانات الإحصائية داخل المنظمة. وقد شكلت النتائج الرئيسية للاستقصاء الأساس لتصميم

استراتيجية الفاو الجديدة للتحديث في مجال الإحصاءات التي ترد تفاصيل عنها في الفرع الخامس أدناه. وترد فيما يلي النتائج الرئيسية:

(أ) رغم التحسن العام في القدرة على إنتاج البيانات الرسمية، ظلت القدرة على إنتاج إحصاءات عالية الجودة وعلى تلبية الطلبات على البيانات الجديدة المتصلة بالأغذية والزراعة وموارد العيش الريفية متدنية باستمرار. وفي كثير من الحالات، لا تستطيع النظم الإحصائية الوطنية مواكبة جهود تنمية القدرات التي يتطلبها اعتماد مصادر جديدة للبيانات أو أطر منهجية مبتكرة، ولا سيما الأطر المنبثقة عن خطة عام 2030. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تتأثر جودة البيانات التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة نتيجة لسوء البيانات المدخلة وانخفاض معدلات رد البلدان. وتزيد من حدة هذه المشكلة أساليب جمع البيانات التي تتبعها الفاو، والتي لا تستفيد في كثير من الحالات من التكنولوجيات الجديدة وقد تسهم في انخفاض معدلات الرد؛

(ب) ولا ترقى البيانات الإحصائية عموما إلى مستوى التصنيف المطلوب لرصد الالتزامات الواردة في خطة عام 2030 ولتوجيه تدخلات السياسات الوطنية. ويفرض استخدام أدوات الاستقصاء وأساليب أخذ العينات التقليدية قيودا على إنتاج إحصاءات تكون في مستوى التصنيف المطلوب لاتخاذ القرارات بفعالية. وفي هذا الصدد، كثيرا ما تكون مجموعات البيانات الوطنية غير مُسنَدَة جغرافيا، مما يعوق إمكانية وضع إحصاءات إقليمية مفصلة ودمج المعلومات التي يتم جمعها مع المصادر الجديدة للبيانات. كما أن التقنيات المبتكرة التي يمكن أن تعالج بعض هذه المشاكل بعيدة كل البعد عن التعميم في البرامج الإحصائية الوطنية أو في الفاو. ونتيجة لذلك، لا يمكن للبيانات أن تدفع التغييرات التحويلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة أو لتسليط الضوء على وضع أضعف الفئات؛

(ج) ولا تزال البيانات تُنتج بعد فارق زمني كبير، وبالتالي لا يمكنها أن توفر معلومات يعتمد عليها صناع القرار لاتخاذ إجراءات. ولا تزال نسبة كبيرة من إحصاءات الفاو تُنشر بعد فترة طويلة من فترة الإبلاغ عنها، ولهذا يتعذر استخدامها لتوفير استخبارات عملية تعتمد عليها الحكومات والمجتمع الدولي لاتخاذ تدابير فعالة لمواجهة التحديات المعقدة الماثلة أمام التنمية المستدامة في أوانها. كما لا يتم تطبيق، بصورة منهجية، التوقعات الحالية والمستقبلية وغيرها من التقنيات التي يمكن أن تساعد على توفير تقديرات في الوقت المناسب. وبالمثل، فإن الأدوات والأساليب المبتكرة التي يمكن أن تقلص وقت جمع البيانات وتجهيزها لا تزال غير مُعمَّمة في النظم الإحصائية الوطنية أو في الفاو؛

(د) وليست عمليات الإنتاج الإحصائي الحالية في الفاو فعّالة بالقدر الذي يمكنها أن تكون عليه. فهي تستخدم نُهجا وأدوات شديدة التنوع لإنتاج البيانات لا تزال تعتمد في كثير من الأحيان على التدخلات اليدوية إلى حد كبير، مما يؤثر على جودة البيانات المولّدة وعلى توقيتها. وفي العديد من الحالات، تفتقر العمليات القائمة إلى المرونة اللازمة وقابلية التشغيل البيني لإدماج البيانات ولإجراء تحليل شامل لعدة قطاعات. فالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات القائمة والإجراءات الحالية لا تلبي بما فيه الكفاية المتطلبات الإحصائية الناشئة ولا تستفيد بشكل تام من الابتكارات الحديثة في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات؛

(هـ) كما أن واجهات المستخدمين معقدة وقديمة. وفي الوقت الحالي، تنشر الفاو البيانات باستخدام عدد كبير من قواعد البيانات الإحصائية المختلفة التي يمكن الاطلاع عليها من منصات مختلفة،

والتي كثيرا ما تكون مستقلة وغير متجانسة. وهذه الواجهات المبعثرة تعقّد إمكانية الاطلاع على البيانات وقابلية التشغيل البيني وقابلية إعادة الاستخدام. وعلاوة على ذلك، لا يتم تنسيق البيانات والبيانات الوصفية وهي تدار من خلال هياكل مستقلة لتكنولوجيا المعلومات، ولهذا يستحيل مزج مجموعات البيانات. ويعرقل ذلك وصول النواتج الإحصائية التحليلية والشاملة لعدة قطاعات إلى جمهور أكبر ويعوق تأثيرها على القرارات العامة والخاصة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال شروط الاستخدام وسياسات النشر التي تعتمدها الفاو غير ممتثلة تماما لمبادئ البيانات المفتوحة المعمول بها، مما يحد من استخدام بياناتها.

خامسا – سبل المضي قدما

39 – في هذا الفرع، يجري استعراض المبادرات الجارية والمستقبلية التي اتخذتها الفاو لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه في السياق العالمي الجديد. وتشمل هذه المبادرات استراتيجية مقترحة لتحديث شعبة الإحصاءات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2020–2025؛ وبرنامج العمل المقترح لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية للفترة 2020–2023؛ واستراتيجية متكاملة لتنمية القدرات الإحصائية تركز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة سيتم تنفيذها من خلال مجموعة من المشاريع المكمّلة لبعضها. وتشمل تلك المشاريع مبادرة ”50 × 2030“، والبرنامج الجامع لقياس البيانات المتصلة بالأهداف، وخطة عمل المرحلة الثانية (2020–2025) من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية.

ألف – استراتيجية تحديث شعبة الإحصاءات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2020–2025

40 – ستوجِّه استراتيجية الفاو المقترحة لتحديث الإحصاءات جهود المنظمة الرامية إلى مواصلة تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية خلال السنوات الخمس المقبلة. واستنادا إلى نتائج الاستقصاء المذكور في الفقرة 38 أعلاه، تتضمن الاستراتيجية المقترحة أربعة أهداف رئيسية هي: (أ) إنشاء مختبر للابتكارات في مجال البيانات من أجل تطوير أحدث الأساليب، وإدماج البيانات، ووضع نماذج عمل عصرية؛ (ب) وتعميم نُهج تركز على المستخدمين لنشر البيانات؛ (ج) واستحداث نموذج جديد لتنمية القدرات الإحصائية وللبرهنة على الريادة في وضع معايير للجودة؛ (د) وإقامة شراكات والتعاون لضمان الوصول إلى مصادر جديدة للبيانات. وسيتواصل تحسين الاستراتيجية حسب ما توصي به اللجنة وبالاعتماد على نتائج تقييم عام 2019 لعمل الفاو في مجال الإحصاءات.

41 – ويمكن للمصادر الجديدة أو البديلة للبيانات (مثل البيانات الضخمة، والبيانات الساتلية، وبيانات الاستشعار، وبيانات الإنترنت)، والأساليب الإحصائية المبتكرة (مثل التوقعات الحالية والمستقبلية، والتقديرات المتعلقة بالمناطق الصغيرة) أن تكمل المصادر التقليدية للبيانات لتقليص الوقت والموارد اللازمة لإنتاج البيانات ولسد الثغرات الهامة في البيانات. غير أن الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها المصادر الجديدة للبيانات والتكنولوجيات تتطلب استثمارا كبيرا في تنمية المهارات البشرية، والبحث والتطوير، والتكنولوجيا، واستقاء البيانات، واجتذاب المواهب، ورفع مستوى الهياكل الأساسية والعمليات. ونظرا إلى الطابع اللامركزي للنظام الإحصائي في منظمة الأغذية والزراعة، قد يؤدي الاستثمار في كل إدارة على حدة إلى احتمال ازدواجية الجهود والتوصل إلى نتائج متضاربة. وبدلاً من ذلك، تهدف

الفاو إلى إنشاء مختبر للابتكارات في مجال البيانات من أجل تطوير قدرتها على الاستفادة من إمكانات التكنولوجيات المبتكرة والمصادر الجديدة للبيانات وأحدث الأساليب لتحسين توافر إحصاءات الفاو ونوعيتها وتوقيتها. وستُنفذ أنشطةَ المختبر أفرقة متعددة التخصصات من خلال مشاريع تحديث محددة بوضوح. وسيعمل المختبر كمركز لتطوير قدرات الوحدات الإحصائية التابعة للفاو فيما يتعلق بجميع الحلول المبتكرة، كما سيضع أساليب لاستقاء البيانات من المصادر الجديدة للبيانات. وبعد ذلك ستُنقل الحلول المنهجية الجديدة التي يتم تطويرها في المختبر إلى البلدان لكي تصبح متمكّنة من هذه الأساليب ومن إنتاج بيانات أنسب توقيتا ليتم الإبلاغ عنها على الصعيد العالمي.

42 - ويتعين على الفاو أن تعالج التجزئة الحالية لقواعد بياناتها وأن تنتقل إلى منصة متكاملة لنشر البيانات. وسيجري دمج وتوحيد أصول البيانات المستمدة من مختلف النظم التشغيلية وقواعد البيانات الفردية في مستودع للبيانات الإحصائية لتغذية المنصة المتكاملة وتحسين استخدام النواتج الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة. ولن يمكّن هذا المستخدمين من إجراء تحليل عرضي فحسب، بل سيمكّن الفاو أيضا من تقديم دعم معزز لمشاريع تنمية القدرات الأخرى. كما أن الانتقال إلى منصة متكاملة لنشر البيانات سيمكن المنظمة من تلبية احتياجات مختلف فئات المستخدمين، من عامة الناس إلى الباحثين المتخصصين الذين قد يرغبون في إجراء تحليلاتهم الخاصة. وبالتوازي مع ذلك، ستتخذ الفاو خطوات لزيادة تحديث إطارها القانوني لتبادل البيانات، للسماح للقطاع الخاص بالاستخدام المجاني والمفتوح للبيانات، ولزيادة تفاعلها مع المستخدمين من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع المستخدمين تعتمد على الاستقصاءات ستتيح لها إنتاج نواتج إحصائية متنوعة وملائمة للاحتياجات.

43 - وتكتسي معالجة محدودية قدرات البلدان ومساعدتها على تحديث نظمها لإنتاج البيانات الإحصائية أهمية قصوى، نظرا إلى أن النظام الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة يعتمد أساسا على البيانات التي تولدها البلدان الأعضاء فيها. ولذلك، تُقترَح في هذا الصدد المبادرات التالية:

(أ) تنفيذ برامج وأساليب استقصاءات متكاملة لتلبية الطلب المتزايد باستمرار على البيانات المتعلقة بالأغذية والزراعة والتغذية التي لم يعد يمكن تلبيتها باتباع نُهج مستقلة وأطر أو سجلات أخذ العينات الزراعية العتيقة؛

(ب) وضع معايير لجودة البيانات المتصلة بالإحصاءات الغذائية والزراعية الرئيسية ومساعدة البلدان على وضع وتنفيذ أطر وطنية لضمان جودة البيانات المتعلقة بالزراعة، تهدف إلى تحسين نوعية البيانات التي تنتجها البلدان وبالتالي البيانات التي تنشرها الفاو على الصعيد الدولي، في الوقت نفسه؛

(ج) تنمية القدرات القطرية في مجال استخدام المصادر الجديدة أو البديلة للبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة وبيانات رصد الأرض، لتُكمِّل الأدوات التقليدية مثل الاستقصاءات والتعدادات. وسيُقدم الدعم لاعتماد أساليب تُتَّبع في برامج الإسناد الجغرافي للاستقصاءات الميدانية ولتفسير بيانات رصد الأرض. وعلاوة على ذلك، ستتمكَّن البلدان من اعتماد أساليب لجمع ونشر بيانات مصنفة عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(د) استحداث أدوات عصرية لجمع البيانات وتحليلها عن طريق مساعدة البلدان على الانتقال من الأساليب الورقية القديمة لجمع البيانات إلى الأساليب الإلكترونية الجديدة (مثل إجراء مقابلات بمساعدة الحاسوب باستخدام الأجهزة اللوحية والهواتف والتطبيقات الشبكية والهواتف الذكية)؛

(هـ) تحسين تنسيق عملية إنتاج البيانات الإحصائية على الصعيد القطري من خلال إجراء حوار موحّد مع الحكومات الوطنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بهدف تحسين نوعية البيانات، وتوزيع المسؤوليات المؤسسية بشكل واضح فيما يتعلق بالإبلاغ عن البيانات وأنشطة تنمية القدرات، فضلاً عن اتساق البيانات التي تُبلغ عنها مختلف الكيانات؛

(و) كفالة أن يكون الدعم المقدّم إلى النظم الإحصائية الوطنية محدَّدا بوضوح في إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بغية كفالة تحسين تنسيق جهود تنمية القدرات الإحصائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في سياق إصلاح الأمم المتحدة، والبرامج التي تروج لإيجاد حلول مبتكرة للبيانات، والبيانات المفتوحة، واستخدام المصادر الجديدة للبيانات.

44 - ويتمثل الهدف النهائي للاستراتيجية في إقامة شراكات مع مؤسسات البحث والأوساط الأكاديمية وشركات التكنولوجيات المتطورة من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى المصادر الجديدة للبيانات، فضلا عن تعزيز مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في المنتديات المشتركة بين الوكالات وفي المنتديات الحكومية الدولية القائمة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة بالفعل عن طريق لجنة كبار الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية على وضع خريطة طريق متكاملة لتحديث إحصاءات الأمم المتحدة، أكد الأمين العام أنها ذات أولوية مطلقة، وستُعرض خريطة الطريق على اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نيسان/أبريل 2020. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الفاو بما يلي:

(أ) ستعزز تفاعلها مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي يقوم فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع لها بإعداد تقرير لتزويد البلدان بتوصيات عملية في مجال السياسات العامة لتعزيز قدرتها على جمع إحصاءات عالية الجودة وتحليلها واستخدامها لتحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة والسياسات التغذوية؛

(ب) ستكثّف مشاركتها في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، الذي يضم ممثلين عن الحكومات ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية من أجل استكشاف سبل مبتكرة لتطبيق البيانات والإحصاءات لقياس التقدم المحرز على الصعيد العالمي وإرشاد القرارات السياساتية القائمة على الأدلة المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ج) ستوطّد علاقاتها مع الجهات التي توفر بيانات رصد الأرض والبيانات الضخمة، بما في ذلك الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي من أجل إبرام اتفاقات بشأن تقاسم بيانات رصد الأرض والبيانات الضخمة؛ وستطوّر وتختبر وتعدّل مجموعات الأدوات والخوارزميات المستخدَمة في رصد الأرض؛ وستتحقق من صحة بيانات رصد الأرض من خلال الاستقصاءات الميدانية بهدف تطبيقها بشكل مستدام في البلدان؛ وستطور القدرات القطرية في مجال الرصد الزراعي بالاعتماد على بيانات رصد الأرض؛

(د) ستُقيم بشكل منهجي، في إطار كل مشروع تحديث، شراكات مع مؤسسات البحث والأوساط الأكاديمية وشركات التكنولوجيات المتطورة، مثل وكالة الفضاء الأوروبية، وكيانات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، والتجمعات البحثية التابعة للجامعات الرائدة، لمساعدة المنظمة ومختبر الابتكارات في مجال البيانات على بناء مهاراته، والتحقق من أساليبه ودمج تكنولوجيات جديدة فيه؛

(هـ) ستبرم اتفاقات رسمية أو بروتوكولات لتبادل البيانات مع المنظمات الدولية والإقليمية، مثل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، التي تجمع بالفعل بيانات تهم منظمة الأغذية والزراعة، لتيسير تبادل البيانات وبالتالي تخفيف عبء الإبلاغ الملقى على عاتق البلدان؛

(و) ستكثف جهود تعبئة الموارد من أجل تحديث العمليات الإحصائية في البلدان النامية وفي منظمة الأغذية والزراعة، بتأمين موارد جديدة وإضافية، مثل التمويل من القطاع الخاص والتمويل المختلط؛

(ز) ستطوّر أدوات للقياس والإبلاغ لفائدة كيانات القطاع الخاص لتمكينها من الإبلاغ عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باستخدام مؤشرات موحّدة يمكن للمنظمات الإحصائية الوطنية المعنية تجميعها لتوجيه عملية إبلاغها عن الأهداف على المستوى الوطني.

45 - ويعكس النهج المتكامل لتنمية القدرات الإحصائية أوضح صورة للنموذج الجديد الذي تعتمده الفاو لتنمية القدرات في إطار الاستراتيجية الجديدة لتحديث الإحصاءات في المنظمة. وسيُنفَّذ هذا النهج من خلال ثلاث مبادرات جديدة ومتكاملة تستهدف الجوانب الرئيسية لدورة إنتاج البيانات واحتياجات التنمية الإحصائية الخاصة بكل بلد. وسيساعد البرنامج الجامع لقياس البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة البلدانَ على اعتماد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأغذية والزراعة وعلى إنتاجها ونشرها واستخدامها. وستدعم مبادرة ''50 × 2030''، من الناحيتين التقنية والمالية، مساعي اعتماد الاستقصاءات الزراعية المتكاملة التي تُعتبر ضرورية لجمع البيانات المتعلقة بعدد من المؤشرات المتصلة بالزراعة، التي يعاني الكثير منها من نقص حاد في البيانات. وأخيرا، سيكفل تنفيذ خطة عمل المرحلة الثانية (2020-2025) من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية استخدامَ الأدوات والمنهجيات المبتكرة القائمة التي تم تطويرها خلال المرحلة الأولى، وسيُهيئ الظروف الملائمة لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية فضلا عن برامج منظمة الأغذية والزراعة الأخرى لتنمية القدرات على الصعيد القطري. وقد تم بالفعل تأمين بعض الموارد الأولية لهذه المبادرات وستواصل منظمة الأغذية والزراعة جهودها الرامية للحصول على الموارد المالية المتبقية اللازمة لتنفيذها بالكامل.

باء - البرنامج الجامع المتعدد المانحين لرصد أهداف التنمية المستدامة، للفترة 2019-2023

46 - يتمثل الهدف العام للبرنامج الجامع لقياس البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في تمكين البلدان الشريكة من إنتاج واستخدام بيانات أكثر شمولا عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مما يسمح لها بوضع استراتيجيات وطنية فعالة قائمة على الأدلة لضمان بلوغ الغايات ذات الصلة من الأهداف. وسيكون من بين المستفيدين مباشرة من هذا البرنامج المؤسسات الوطنية المسؤولة عن جمع البيانات والمؤشرات المتعلقة بالأهداف وحسابها ونشرها، وكذلك واضعو السياسات الذين ستكون قراراتهم أكثر استنارة نتيجة لذلك. ولن يستفيد صنّاع القرار من البيانات الأعلى جودة والأكثر تفصيلا فحسب، بل سيستفيدون أيضا من تحسّن التقارير المرحلية التحليلية، مما سيساعد على تحديد العوامل الرئيسية الكفيلة بتحقيق الأهداف. وهكذا، وبمعالجة جميع مراحل دورة توليد البيانات وإقامة صلة قوية مع عمل الفاو في مجال السياسات العامة، سيساعد البرنامجُ البلدانَ في نهاية المطاف على بلوغ غايات الأهداف.

47 - والبرنامج الجامع عالمي النطاق ويتماشى تماما مع خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي تحدد إطار التخطيط لبناء القدرات الإحصائية المتصلة بخطة عام 2030 للتنمية المستدامة

وتنفيذ هذه الخطط. وقد صُمّم البرنامج باتباع نهج يقوم على وحدات نموذجية، إذ ستُنفَّذ أنشطة تنمية قدرات ملائمة للاحتياجات من خلال خمس وحدات، تقابل النواتج الخمسة التالية:

- الناتج 1: وضع تقنيات لتصنيف البيانات المتعلقة بجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة.
- الناتج 2: تقييم الثغرات في البيانات والقدرات الإحصائية للبلدان الشريكة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ووضع خطط استراتيجية لمواءمة أطر الرصد الوطنية مع الإطار العالمي للمؤشرات.
- الناتج 3: اعتماد أساليب مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة، مثل استخدام بيانات رصد الأرض، في البلدان الشريكة من أجل وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المعنيّة بطريقة مستدامة.
- الناتج 4: رصد بانتظام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بمنظمة الأغذية والزراعة البالغ عددها 21 مؤشرا في البلدان الشريكة.
- الناتج 5: إتاحة إمكانية الاطلاع على البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للجميع وإعداد تقارير مرحلية عن الأهداف ونشرها على نطاق واسع في البلدان الشريكة.

48 - وقد تلقى البرنامج بالفعل أول تبرع له وقدره 1 مليون دولار، وخطط مكتب كبير الإحصائيين التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بالفعل للقيام بسلسلة من الأنشطة بفضل هذا التبرع.

جيم - مبادرة "50 X 2030"

49 - أُطلقت مبادرة "50 × 2030" رسمياً في أيلول/سبتمبر 2018 خلال "حدث البيانات لإنهاء الجوع" الذي عُقد على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وتضم هذه المبادرة شركاء ملتزمين في مجال التنمية الزراعية في محاولة منهم لحل مشكلة الثغرات في البيانات الزراعية، وتعتمد على القدرات التقنية والتشغيلية للشركاء في التنمية وعلى التصميم والعمل الشاق للبلدان الشريكة.

50 - وستعظّم المبادرة وتُنمّي الخبرات المكتسبة من برنامج الاستقصاءات الزراعية المتكاملة للفاو ومن مشروع الاستقصاءات المتكاملة بشأن الزراعة - في إطار دراسة قياس مستويات المعيشة (LSMS-ISA) للبنك الدولي. وتهدف المبادرة إلى دعم وتمكين 50 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل من إنشاء نظم بيانات زراعية قوية على المستوى الوطني تكون قادرة على إنتاج واستخدام بيانات عالية الجودة ومتاحة في الوقت المناسب مستمدّة من الاستقصاءات الزراعية والريفية بهدف إرشاد السياسات. وستكمِّل هذه الجهود خبرة شعبة البحوث وتقييم الأثر التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لزيادة وتحسين استخدام البيانات المستمدة من الاستقصاءات لكي تسترشد بها القرارات المتخذة الرامية إلى زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

51 - وستعزز المبادرة القدرة على إنتاج البيانات وتحليلها واستخدامها لكي تسترشد بها عملية صنع القرار في القطاع الزراعي. وسيحفّز التزام الشركاء في مبادرة "50 × 2030" على تمكين المحركات الحقيقية

للتغيير – أي الحكومات، ومؤسسات الأعمال، وصغار الملاّك، والمجتمع المدني – من تحويل الزراعة بطريقة مستدامة باتباع سياسات قائمة على الأدلة وعن طريق الاستثمارات.

52 – وتكتسي المبادرة أهمية استراتيجية أيضا لزيادة كمية ونوعية البيانات المتاحة لمنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الجهات الفاعلة للإبلاغ عن الإحصاءات الزراعية، حيث أنها ستسد الثغرات الموجودة حاليا في البيانات والمركَّزة في العالم النامي. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ستوفر المبادرة بيانات محدثة وفي أوانها للمؤشرات 2-3-1 و 2-3-2 و 2-4-1 و 5-أ-1 و 12-3-1 بشكل مستمر حتى عام 2030 لأغراض الرصد.

53 – وتستند المبادرة إلى نموذجين من الاستقصاءات سيُدمجان في نظم البيانات الوطنية. وستتاح للبلدان إمكانية تنفيذ إما برنامج استقصاء زراعي للمزارع على امتداد دورة مدتها 10 سنوات أو نموذج متكامل للاستقصاء الزراعي والريفي يمزج بين برنامج استقصاء زراعي للمزارع وبرنامج استقصاء اجتماعي واقتصادي للأسر المعيشية الريفية. وستقود منظمة الأغذية والزراعة عنصر إنتاج البيانات بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي.

54 – وإلى جانب برامج الاستقصاءات، ستعطي المبادرة الأولوية للبحوث المنهجية ذات الأهمية الحاسمة للاستقصاءات الزراعية والريفية، ولا سيما لإيجاد حلول منهجية من أجل التنفيذ الفعال لنظم استقصاءات الوحدات النموذجية التي تتبعها. وسيقود هذا العنصر مركز البيانات الإنمائية التابع للبنك الدولي.

55 – وستعطي المبادرة الأولوية أيضا لمبدأ رئيسي يتمثل في ضمان استخدام البيانات. وستسعى المبادرة إلى بناء قدرات صناع القرار وتحفيزهم على استخدام البيانات وإلى تشجيع منتجي البيانات على مواءمة البيانات مع الاحتياجات. وسينفذ هذا العنصر الصندوقُ الدولي للتنمية الزراعية.

56 – وتشمل حوكمة المبادرة وهيكلها التنظيمي مجلس شراكة يشرف على جميع الأنشطة ويشكل أعلى هيئة لصنع القرار. ويمثل أربعة بلدان من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، واحد من كل منطقة من مناطق أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أعضاءٌ يعيّنهم الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإضافة إلى ذلك، تشمل حوكمةُ المبادرة فريقا لإدارة البرنامج يساهم به البنك الدولي لتنسيق برنامج العمل فيما بين الشركاء المنفذين، وصندوقا استئمانيا متعدد المانحين، يعمل البنك الدولي بوصفه الجهة الوصية عنه، وفريقا استشاريا تقنيا يقدم المشورة التقنية وخدمات استعراض الأقران إلى المبادرة والبلدان الشريكة.

57 – وقدّرت التكلفة الإجمالية للمبادرة، التي تتقاسمها البلدان الشريكة والجهات المانحة والشركاء المنفذون المتعددو الأطراف والقطاع الخاص، بمبلغ يتراوح بين 500 مليون دولار و 700 مليون دولار. وينبغي للبلدان الشريكة أن تساهم تدريجيا بحصة من التمويل اللازم وأن تلتزم باستلام المهام بالكامل في غضون فترة تتراوح بين خمس وثماني سنوات. وقد تعهدت الجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف بالفعل بتقديم أكثر من 75 مليون دولار لتمويل الخطوات الأولى لتنفيذ المبادرة.

58 – وتعرض المبادرة أيضا طريقة مبتكرة لتمويل الإحصاءات باستخدام التبرعات المقدمة من الجهات المانحة في صندوق استئماني متعدد المانحين للمساعدة التقنية من أجل حشد مجموعة أكبر بكثير من الموارد

التي تديرها المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي لأغراض جمع البيانات. وسيسمح ذلك للمبادرة بتوسيع نطاق تغطيتها وبالسعي لبلوغ هدف أكثر طموحا.

59 - وقد اعتمد مجلس الشراكة إطار الحوكمة والعمليات في 19 حزيران/يونيه 2019، وبدأت المبادرة عملياتها في 1 تموز/يوليه 2019 بالاعتماد على خطة عمل مؤقتة مدتها ستة أشهر. وخلال الأشهر الستة الأولى من التنفيذ (من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2019)، نفذت منظمة الأغذية والزراعة أنشطة تتعلق بتطبيق نظام الاستقصاءات الزراعية المتكاملة في ثمانية بلدان مشمولة بالمنح التي سبق أن قدّمتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة بيل وميلندا غيتس، وفي ستة بلدان مدرجة ضمن مشروع الاستقصاءات المتكاملة بشأن الزراعة - في إطار دراسة قياس مستويات المعيشة (LSMS-ISA) للبنك الدولي. وقد تمكّن البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، من خلال أمانة مشروع الاستقصاءات العالمية المتكاملة الريفية والزراعية، من إحراز تقدم في إعداد استبيانات منسقة، واضطلع البنك الدولي بأعمال منهجية في مجالات مختلفة. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية فريقا عاملا معنيا باستخدام البيانات من أجل تنسيق أنشطة استخدام البيانات في البلدان المشمولة بالمنح المقدّمة من قبل.

60 - ويجري إنشاء فريق إدارة البرنامج، وقد تم بالفعل تعيين مدير للبرنامج. وأُحرز تقدم على مستوى إبرام اتفاقات بين البنك الدولي والشركاء المنفذين الآخرين، واعتمد العديد من الشركاء إجراءات عمل تتعلق بخطط العمل وعمليات الإبلاغ وإطار النتائج. وفيما يتعلق بالتمويل، يجري إعداد مشروع إقليمي لتقديم موارد إلى بلدان غرب أفريقيا سيشترك في تنفيذه كل من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

61 - وستُقدم خطة عمل أخرى مدتها ستة أشهر إلى مجلس الشراكة في كانون الأول/ديسمبر 2019 تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020، ستليها خطة سنوية للفترة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021 ستُدرج في دورة مستقبلية لمخططات عامة مدتها ثلاث سنوات.

دال - الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية: تحضير المرحلة الثانية من التنفيذ (2020-2025)

62 - صُممت الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية على شكل برنامج متعدد السنوات يُنفذ على مراحل مدة كل منها خمس سنوات، مما يتيح مواءمة البرنامج باستمرار مع السياق المتقلب الذي يؤثر على تنمية القدرات الإحصائية. وسيقوم التركيز التقني للمرحلة الثانية أساسا على خمسة مبادئ هي: (أ) استخدام الأدوات المبتكرة المتاحة التي تم تطويرها خلال المرحلة الأولى؛ (ب) وإجراء بحوث إضافية خلال المرحلة الثانية لسد الثغرات المتبقية وتلبية الطلبات الجديدة الواردة من البلدان؛ (ج) وتحسين استخدام البيانات، ومعالجة الثغرات من حيث المهارات والمعارف اللازمة لتجهيز البيانات، وتوعية واضعي السياسات وإطلاعهم على كيفية قراءة الإحصاءات وتفسيرها واستخدامها؛ (د) ووضع استراتيجيات مبتكرة لتنمية القدرات باستخدام الخبرات المكتسبة من المرحلة الأولى وإدماج نُهج جديدة لتنمية القدرات؛ (هـ) وتحسين جهود الدعوة والاتصال والتعميم لزيادة التعريف بأنشطة الاستراتيجية العالمية وأثرها.

63 - وتهدف خطة عمل المرحلة الثانية إلى تعزيز وتحديث النظم الإحصائية الزراعية للبلدان بما يتماشى مع المبادئ الأولية والركائز الثلاث للاستراتيجية العالمية. ولذلك، تركز خطة العمل العالمية الثانية على أربعة مجالات ونواتج تقنية تتصل بالجوانب الرئيسية لعملية ودورة إنتاج الإحصاءات واستخدامها دعمًا لسياسات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، لا سيما لكونها متصلة بأهداف التنمية المستدامة، بينما يتصل مجال واحد بتنفيذ الخطة بفعالية أكبر. وتغطي مجالات التركيز التقنية الأربعة المقترحة الأنشطةَ الرئيسية الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية والتدريب التقني في مجال الأساليب الفعالة من حيث التكلفة إلى البلدان حسب الحاجة، باستخدام نُهج مبتكرة وتعزيز إنتاج البيانات لتلبية الاحتياجات من البيانات الناشئة عن الخطط الإنمائية المتغيرة. وبسبب الحاجة إلى إقامة روابط أفضل مع عملية وضع السياسات من خلال تحسين استخدام البيانات وتحسين نشر النتائج، تعيّنت إضافة مجال محدد (زيادة استخدام البيانات لأغراض السياسة العامة).

64 - وعُرضت خطة العمل العالمية الثانية، التي تغطي الفترة من 2020 إلى 2025، أثناء الاجتماع السابع عشر للجنة التوجيهية العالمية، وأُقرت في وقت لاحق بإجراء مشاورات خطية. وهي تستند إلى نهج يقوم على وحدات نموذجية، عملا بتوصية اللجنة. وهذا يعني أن التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية سيُوزَّع على مجموعة متمايزة من ''الوحدات والاستثمارات'' التي يمكن بلورتها بشكل مستقل ويمكن أن ينفذها شركاء مختلفون. ومع ذلك، فإن الترابط بين الوحدات يعني أن جميع الوحدات تعمل ككل متكامل، وبالتالي يجب اتباع نهج معزّزة من حيث الحوكمة وجمع التبرعات والتنسيق والرصد والإبلاغ.

65 - ويُتوقع من النهج القائم على وحدات نموذجية أن يساعد على ما يلي: (أ) تعزيز المرونة لتلبية احتياجات طائفة واسعة من البلدان المتفاوتة من حيث مستويات التطور الإحصائي؛ (ب) والقيام بالأنشطة بشكل متزامن في إطار نظام تنفيذ شامل للمرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية، مما ييسر التآزر مع المبادرات القائمة الأخرى؛ (ج) وتحديد الشراكات المناسبة؛ (د) وزيادة المكاسب من حيث الكفاءة بدمج الأنشطة تحت مسؤولية عدد أدنى من الشركاء المنفذين.

66 - ومن المتوقع أيضا تبسيط حوكمة الاستراتيجية العالمية في مرحلتها الثانية. ومراعاةً لطلب اللجنة الإحصائية الداعي إلى تخفيض عدد الأفرقة المكلّفة بالإبلاغ، اقترُح التخلي عن اللجنة التوجيهية العالمية للاستراتيجية العالمية والاستعانة بفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية لإطلاع اللجنة على نتائج المرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية.

هاء - خطة العمل المقترحة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية

67 - أيدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثالثة والأربعين، مقترح إنشاء فريق خبراء مشترك بين الوكالات معني بالإحصاءات الزراعية والريفية ليشكل آلية لإعداد وتوثيق الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية بشأن المفاهيم والأساليب والمعايير الإحصائية المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية. ومنذ ذلك الحين، اضطلع الفريق بأنشطة بحث في عدد من المجالات المختلفة، مثل: (أ) تحسين قياس استهلاك الأغذية، مما أفضى إلى وضع مبادئ توجيهية لجمع بيانات الأغذية في استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها أيدتها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين؛ (ب) وأساليب قياس ورصد الاستدامة الزراعية، مما أدى إلى تقديم اقتراح منهجي بشأن المؤشر 2-4-1 من مؤشرات أهداف التنمية

المستدامة وإلى إقراره من قِبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2018؛ (ج) وتعريف دولي مقترح لصغار الملاّك لرصد الغاية 2-3 من أهداف التنمية المستدامة نوقش أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة وأقره فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2018؛ (د) واختيار مجموعة أساسية من مؤشرات التنمية الريفية ووضع منهجية منسقة لترسيم المدن والمناطق الحضرية والريفية من أجل تيسير المقارنات الإحصائية الدولية. وقد رحبت اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين بهذا العمل (E/2018/24-E/CN.3/2018/37، المقرر 112/49، الفقرة (ط))، الذي يهدف إلى أن يكمّل التعاريف الوطنية وليس أن يحل مكانها.

68 - ونظرا للإنجازات المذكورة أعلاه والتحديات المتبقية المشار لها في الفروع السابقة، ومراعاة للأولويات الأعم للجنة الإحصائية المتعلقة بتحديث الإحصاءات، يقترح فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية جدول أعمال بحثي جديد يقوم على أربع ركائز رئيسية ترد أدناه:

(أ) وضع معايير لجودة البيانات المتصلة بالبيانات الغذائية والزراعية الرئيسية ومساعدة البلدان على وضع وتنفيذ أطر وطنية لضمان جودة البيانات المستخدمة في الإحصاءات الزراعية بهدف تحسين، في الوقت نفسه، نوعية البيانات التي تنتجها البلدان وبالتالي، البيانات التي تنشرها الفاو على الصعيد الدولي؛

(ب) وضع معايير لاستخدام المصادر الجديدة أو البديلة للبيانات في إنتاج الإحصاءات الغذائية والزراعية والريفية، ولا سيما استخدام بيانات رصد الأرض لرسم خرائط الغطاء الأرضي، وتصنيف البيانات، وتقدير غلة المحاصيل والمساحات المزروعة؛

(ج) مواصلة تطوير أو تكييف الأساليب الإحصائية التحليلية المبتكرة القائمة (مثل التوقعات الحالية والمستقبلية، والتقديرات المتعلقة بالمناطق الصغيرة) المستخدمة للإحصاءات الغذائية والزراعية والريفية من أجل تحسين توافر بيانات مصنفة وفي مواعيد أنسب؛

(د) إجراء بحوث إضافية في مجال إحصاءات الأمن الغذائي، ولا سيما بشأن بيانات استهلاك الأغذية التي تجمعها البلدان باستخدام استقصاءات الأسر المعيشية؛ وطرق تسوية بيانات استهلاك الأغذية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة؛ وطرق تكييف مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ليكون ملائما بشكل أفضل للظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. وسيعتمد هذا التوجه البحثي على المبادئ التوجيهية التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية لجمع بيانات الأغذية في استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها، وعلى التقدم الذي أحرزته منظمة الأغذية والزراعة صوب وضع منهجيات لقياس انتشار نقص التغذية وحِدَّة انعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

سادسا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

69 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى ما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بالمجموعة الشاملة من التدابير التي نفذتها منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة نتائج التقييم المستقل لدور وعمل الفاو في مجال الإحصاءات، والتحديات الإضافية التي**

كشف عنها التقرير عن المبادرات العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية الذي أعده المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي للجنة (E/CN.3/2009/3 و E/CN.3/2009/3/Corr.1)؛

(ب) إقرار المبادئ الرئيسية للاستراتيجية المقترحة لتحديث شعبة الإحصاءات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، التي تتواءم مع خريطة الطريق لتحديث النظام الإحصائي للأمم المتحدة والتي ستوجه جهود المنظمة الرامية إلى مواصلة تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية خلال السنوات الخمس المقبلة؛

(ج) الإعراب عن دعمها لاستراتيجية الفاو المتكاملة لتنمية القدرات الإحصائية، التي تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية هي: '1' تقديم المساعدة التقنية لتحسين قدرة البلدان على رصد المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، من خلال البرنامج الجامع لقياس البيانات المتصلة بالأهداف؛ '2' وتمويل وتنفيذ برنامج متكامل للاستقصاءات الزراعية من خلال مبادرة "50 × 2030"؛ '3' وتنفيذ خطة عمل المرحلة الثانية (2020–2025) من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛

(د) التعليق على العمل الذي اضطلع به حتى الآن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية، وتقديم مزيد من التوجيهات بشأن جدول الأعمال البحثي المقترح، الذي يتضمن ما يلي: '1' وضع أطر وطنية لضمان جودة البيانات للإحصاءات الزراعية؛ '2' وبلورة أساليب ومعايير لاستخدام المصادر الجديدة أو البديلة للبيانات في إنتاج الإحصاءات الغذائية والزراعية على الصعيدين الوطني والدولي؛ '3' واستحداث أساليب مبتكرة لإنتاج إحصاءات آنية على الصعيد القطري؛ '4' وإجراء بحوث منهجية في مجال إحصاءات الأمن الغذائي لزيادة تحسين فائدتها ودقتها.